على انفسها وان جاز تقديمها على اسمائها الا ان العدم
تصرفها ضعفه بالنسبة الى المتصرف فبالنظر الى هذا لا يتقدم
اخبارها على انفسها وكونها افعالا لها قوة بالنسبة
الى الحرف وبالنظر الى هذا جاز تقديمها على اسمائها وانه لم يجز
في الحرف والقياسي الثاني من التسعة اسم الفاعل قدمه
لكونه مشتقا من المعلوم وعاملا في الفاعل ومجيئه من المتعدي
واللازم بخلاف اسم المفعول والمكان لا اسماء المتصلة
بها الصيغة مبينة في كتب الصرف مطولاتها ومختصراتها
وكان البحث عنها من حيث الصيغة من مباحث الصرف
ومن حيث العمل من مباحث النحو ترك تعريفاتها وان
كانت من المبادي كالتعريفات المذكورة والبحث عن
الصيغة كما تركهما البيضاوي مخالفا لابن الحاجب فقال وهو
يعمل عمل فعله المعلوم لازما او متعديا لاشتقاقه
منه والثالث من التسعة اسم المفعول قدمه على الصفة
المشبهة مع كونها مشتقة من المعلوم وعاملة في الفاعل
لموافقته لاسم الفاعل في الشرط ولانه قد ينصب المفعول به
كاسم الفاعل بخلافها وهو يعمل عمل فعله المجهول لا

لاشتقاقه

لاشتقاقه منه ويشترط عملهما في الفاعل اصلا او نائبا
المنفصل بارزا او مظهرا لان المتصل مستترا فيهما داخل تحت
تصرفهما وانه اعتباري محض لا يظهر فيه اثر العامل بل هو ايضا
اعتباري محض فلا يتوقف عملهما فيه على وجود ما يقويهما
فيه ولا على عدم ما يبعدهما عن المشابهة بالفعل بخلاف المنفصل
فانه لثبوته واستقلاله يتوقف عملهما فيه على وجود المقوى
وعدم المبعد عنها واما البارز المتصل فيختص بالفعل و
والمفعول به الصريح لانه معمول قوي حتى لا يعمل فيه من الافعال
الا المتعدي فلا يعملان فيه الا بالمقوى وعدم المبعد واما
في غيرهما من المعمولات فلا يحتاج فيه الى الشرط اما الظرف
فمع كونه معمولا ضعيفا يكفيه رائحة الفعل حتى يعمل فيه
حرف النفي نحو قوله تعالى ما انت بنعمة ربك بمجنون وكذا الحال
لعدم خلو مدلوله عن زمان او مكان غالبا وكذا المفعول
المطلق لكونه ملابسا بمعناه دائما والمفعول له فان كان
مجرورا فكالظرف وان كان منصوبا فكالمفعول المطلق كما
يجيء والمفعول معه مصاحب لمعموله فيكون في حكمه الا ان لا
يكونا مصغرين كضويرب ومضيريب لان التصغير بمنزلة

Copyright © King Saud University